

نظريات التحول الديموغرافي

أولاً - نظرية النمو السكاني الطبيعي (التحول الديموغرافي)

قامت هذه النظرية على أساس تجارب قام بها ريموند بيرل، واستنتج أن النمو الطبيعي يمر في دورات بطيئة في بادئ الأمر، ثم يتزايد بالتدرج بنسبة ثابتة حتى يصل إلى منتصف الدورة، بعد ذلك تأخذ الزيادة المطلقة بالتناقص التدريجي حتى نهاية الدورة الديموغرافية، وبناءً على ذلك تم تقسيم مراحل النمو السكاني إلى أربع مراحل على النحو الآتي :

1- المرحلة البدائية

تتميز بارتفاع معدل المواليد والوفيات، حيث يصل معدل الوفيات إلى أرقام كبيرة، كذلك يرتفع معدل وفيات الأطفال الرضع ارتفاعاً كبيراً قد يصل إلى 250 في الألف، كما أن أكثر من نصف الأطفال يموتون قبل وصولهم سن الخامسة عشرة، وذلك نتيجة تعرض السكان في هذه الفترة إلى الأوبئة والمجاعات، وهذه الحالة البدائية التي يعيشها المجتمع السكاني تجعله عاجزاً عن الملاءمة بين الولادات التي تمثل عدد الأفواه المفتوحة والطعام اللازم لها، وبالتالي يترك السكان أمرهم للطبيعة لتتولى عنهم تحديد عددهم بما يتناسب مع كمية الطعام المتوفرة، وتمثل هذه المرحلة حقبة ما قبل الثورة الصناعية في أوروبا، ولا يوجد إقليم في العالم حتى الوقت الحالي يمر بهذه المرحلة إلا بما ندر عند بعض المجتمعات المنعزلة والمتفرقة في أنحاء العالم على سبيل المثال في وسط إفريقيا .

ومن الملاحظ في هذه المرحلة أن معدل الوفيات يبدأ بالتناقص في حال التطور وتحسن الظروف الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والصحية والقضاء على الأوبئة لتبدأ المرحلة الثانية من الدورة .

2- المرحلة الديموغرافية الشابة

تعرف أيضاً بمرحلة التزايد السكاني المبكر، كما يطلق بعض الكتاب على هذه المرحلة اسم الثورة

الديموغرافية أو الانفجار السكاني، وتتميز هذه المرحلة بالنمو المتزايد السريع للسكان الناتج عن انخفاض معدل الوفيات وارتفاع معدل الولادات، وبالتالي ترتفع نسبة الزيادة الطبيعية في السكان (الفرق بين المواليد والوفيات) ويتميز الهرم العمري للسكان باتساع القاعدة؛ أي ارتفاع نسبة الصغار، ودخلت الدول في هذه المرحلة نتيجة التطور العلمي الذي مكن من السيطرة على الأمراض الوبائية والتطور الثقافي والصحي، مما أدى إلى خفض معدل الوفيات وبقي معدل المواليد على حاله، وتعيش معظم الدول النامية في هذه المرحلة في الوقت الحالي، ويمكن ملاحظة ثلاث مراحل فرعية لنمو السكان في المرحلة الثانية :

أ- نمو صغير في بداية المرحلة .

ب- نمو وسطي سريع حين انخفضت معدلات الوفيات بشكل كبير .

ج- نمو بطيء في نهاية المرحلة تتجه لبداية انخفاض في معدلات المواليد .

3- المرحلة الانتقالية

تعرف بمرحلة التزايد السكاني المتأخر، ويطلق عليها أيضاً مرحلة النمو الثانوية، وهي المرحلة التي تعيشها الدول ذات الخصوبة المتوسطة ، حيث يكون معدل المواليد حوالي 20 في الألف أكثر بقليل من معدل الوفيات الذي يبلغ حوالي 15 في الألف، وبذلك لا تتجاوز الزيادة الطبيعية أكثر من 2%، ويلعب تخطيط وتنظيم الأسرة دوراً مهماً في خفض مستويات الخصوبة، وتعد هذه المرحلة أولى المراحل التي تضم سكاناً من العالم المتقدم والنامي معاً .

4- مرحلة النمو البطيء

هي المرحلة الأخيرة في الدورة الديموغرافية، وتشمل الدول التي وصلت إلى مرحلة الثبات والاستقرار الديموغرافيين، حيث ينخفض فيها معدل المواليد ومعدل الوفيات انخفاضاً ملحوظاً، وبالتالي هبوط معدل النمو السكاني فيها إلى أدنى مستوياته في العالم، حيث يصل متوسطه إلى 0.2% سنوياً كما هو الحال في دول شمال وغرب أوروبا، كما تمثل اليابان في آسيا نوعاً فريداً في العهد الحديث، حيث استطاعت أن تمر من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الرابعة التي تعيشها حالياً في أقل من عشرين سنة وبلغ معدل النمو السكاني فيها 0.3% سنوياً .

ثانياً - نظرية المراحل السكانية

ترجع جذور هذه النظرية إلى الاقتصادي مينت ، وتفسر هذه النظرية مراحل النمو السكاني وفقاً لسلوك كل من معدلات المواليد والوفيات، فضلاً عن توضيح العوامل المسؤولة عن ذلك، وهذه المراحل هي :

المرحلة الأولى : مرحلة السكون السكاني

لقد مرت بهذه المرحلة المجتمعات البدائية المتخلفة في فترة العصور الوسطى وما قبلها، وقد تميزت هذه الفترة بانتشار الحروب الداخلية والمجاعات نتيجةً لسوء حالة المواصلات وانقطاع الاتصال بين المناطق المختلفة، وعدم القدرة على توصيل المواد الغذائية لمناطق المجاعات، وتميزت هذه المرحلة بارتفاع كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات في نفس الوقت، وبالتالي كان معدل النمو السكاني صفرًا، ولذلك كان حجم السكان شبه ثابت في هذه المجتمعات.

ويعود ارتفاع معدل الوفيات إلى نقشي الأوبئة وانتشار الأمراض المعدية والمجاعات والحروب وسوء التغذية، كما يرجع ارتفاع معدل مواليد هذه المجتمعات إلى عدم إدراكهم لقواعد تنظيم الأسرة، فضلاً عن أن العائلة تطلق العنان لمعدل المواليد لتعويض معدل الوفيات المرتفع.

المرحلة الثانية : مرحلة النمو السكاني البطيء

مرت الدول الصناعية المتقدمة بهذه المرحلة بعد أيام الثورة الصناعية في إنكلترا وكافة الدول الأوروبية منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى منتصفه، وقد تميزت هذه الفترة بحدوث قدرًا من التقدم الاقتصادي، حيث تم القضاء على الحروب الأهلية، وزادت درجة الاتصال بالعالم الخارجي، وبدأت عمليات التبادل التجاري بين الدول، الأمر الذي انعكس على تحسّن مستوى الدخل والاستهلاك والتغذية، وبالتالي تم القضاء على المجاعات ولذلك بدأ معدل الوفيات في الانخفاض قليلاً بينما بقي معدل الوفيات مرتفعاً، وكانت نسبة الزيادة السكانية بمعدل 1% سنوياً .

المرحلة الثالثة : مرحلة النمو السكاني المعتدل

مرت بهذه المرحلة دول أوروبا منذ منتصف القرن التاسع عشر أي بعد مئة سنة من قيام الثورة الصناعية، وتميزت هذه الفترة بحدوث زيادة في الإنفاق الحكومي على برامج الصحة العامة، مما انعكس في حدوث تقدم في طرائق علاج الأمراض نتيجة اكتشاف اللقاحات المختلفة ضد الحصبة وضد الجدري واكتشاف البنسلين، وحدثت طفرة أخرى في الزيادة السكانية بفعل انخفاض معدل الوفيات إلى أقل من المرحلة السابقة رغم

أن معدل المواليد لا يزال عند حده الأقصى نتيجة بطء التغيرات الاجتماعية اللازمة لإحداث انخفاض في معدل المواليد، ووصل معدل الزيادة السكانية إلى 2% سنوياً ، ويكون هذا المعدل كافياً لمضاعفة عدد سكان العالم مرة تقريباً كل 35 سنة.

المرحلة الرابعة : مرحلة النمو السكاني المرتفع

يمر بهذه المرحلة الآن دول الشرق الأوسط وكثيراً من دول العالم النامية التي استفادت أقصى استفادة ممكنة من ثمار التقدم الطبي في العلاج والوقاية، وتحسنت أوضاعها المعيشية بفضل التقدم الفني واكتشاف الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، وتتميز هذه المرحلة بتحسّن كبير في برامج الصحة العامة، فضلاً عن تحسن مستويات الدخل والتغذية، ولقد انعكس ذلك على حدوث انخفاض كبير في معدل الوفيات، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات إلى أقل من المرحلة السابقة مع بقاء معدل المواليد مرتفعاً، وارتفع معدل الزيادة السكانية إلى 3% سنوياً ، ويمثل هذا المعدل من وجهة نظر مينت أقصى معدل للنمو السكاني تاريخياً وهو كافٍ لمضاعفة عدد السكان مرة واحدة كل 23 سنة.

المرحلة الخامسة : مرحلة السكون أو الثبات السكاني

يمر بهذه المرحلة الآن دول أوروبا واليابان حالياً، وهذه المرحلة لم يشر إليها مينت، إلا أنها مرحلة تم استنباطها من مراحل التحول السكاني التي مرت بها هذه الدول المتقدمة، حيث أن الثورة الصناعية بهذه الدول بدأت تحدث آثارها الاجتماعية والحضارية مع مطلع القرن العشرين، وبدأت عوامل التحضر والإدراك الاجتماعي لأهمية تحديد النسل وتنظيم الأسرة تدب في المجتمع، واتجه الآباء نحو الاستمتاع بالمستويات المادية العالية والتخفيف من الروابط الأسرية والمسؤوليات العائلية، واستقلت المرأة بخروجها إلى العمل وتحقيقها لدخل مستقل عن دخل الرجل، وزادت رغبتها في الاستمتاع بفرديتها، وراحت تنظم النسل إلى أقصى حد ممكن، وترتب على ذلك انخفاض في معدلي المواليد والوفيات إلى أقل معدل لهما .

وهذه المرحلة تشبه المرحلة الأولى من حيث أن معدل الزيادة السكانية يكاد يصل إلى الصفر لكن لأسباب مختلفة، ففي المرحلة الأولى كان السكون السكاني ناتجاً عن الفقر الشديد و نقشي الأمراض والأوبئة أما السكون السكاني في المرحلة الخامسة ناشئ عن الرفاهية الشديدة ورغبة الآباء في الاستمتاع بأقصى حد من التقدم المادي والحضاري الذي أحرزوه في هذه البلاد.

ولعل من أهم نتائج نظرية المراحل السكانية وجود علاقة عكسية بين متوسط دخل الفرد ومعدل النمو السكاني، وكلما ارتفع متوسط دخل الفرد كلما انعكس ذلك في حدوث تقدم في الدولة، وبالتالي يزداد معدل النمو

الاقتصادي، الأمر الذي يعكس على مرور الدولة بالمرحلة الخامسة والتميزة بالسكون السكاني، وهذا ما حدث بالفعل في ألمانيا واليابان .

ثالثاً - نظرية التحول الديموغرافي في الدول الأوروبية

تحاول هذه النظرية تفسير السبب الذي جعل الدول المتقدمة تمر بنفس المراحل الثلاث للتاريخ السكاني الحديث لكن بدرجات مختلفة، وهذه المراحل التطورية للسكان تلخص إلى حد كبير ما يعرف في الأدب لاقتصادي للسكان بنظرية التحول الديموغرافي، وقد قام تودارو بتقسيم مراحل التحول السكاني لدول أوروبا الغربية إلى ثلاث مراحل وفقاً لنظرية التحول الديموغرافي على النحو الآتي :

المرحلة الأولى: مرحلة الثبات السكاني والنمو البطيء

تميزت هذه المرحلة بأن معدل النمو السكاني فيها ثابت أو بطيء نتيجة لارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات بنسبة مساوية أو أقل قليلاً من معدلات المواليد.

المرحلة الثانية : مرحلة التحول الديموغرافي

تميزت هذه المرحلة بحدوث ارتفاع في معدلات النمو السكاني مقارنة بالمرحلة الأولى، وذلك نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات، إلا أن هذا الانخفاض لم يصاحبه انخفاض في معدلات المواليد، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو السكاني بمعدلات متزايدة ثم بمعدلات متناقصة، وقد سادت هذه المرحلة الدول الصناعية المتقدمة منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى قرب نهايته .

المرحلة الثالثة : مرحلة الاستقرار السكاني

تميزت هذه المرحلة بانخفاض معدل النمو السكاني ووصوله إلى الصفر، وقد بدأت هذه المرحلة مع تزايد قوى التنمية والتقدم في التأثير على معدلات الوفيات المواليد ، حيث بدأت معدلات المواليد والوفيات في الانخفاض ووصلت إلى أدناها، وقد مرت الدول الصناعية بهذه المرحلة من أوائل القرن العشرين حتى الآن.

من ناحية أخرى قام تودارو بتقسيم مراحل التحول السكاني لدول العالم الثالث طبقاً لنظرية التحول الديموغرافي التي تختلف عن المراحل التي مرت بها دول أوروبا الغربية، حيث تمر دول العالم الثالث بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: مرت دول العالم الثالث بهذه المرحلة مع بداية القرن التاسع عشر، وتميزت هذه المرحلة بارتفاع معدل المواليد في الدول النامية بدرجة أكبر من دول أوروبا بسبب الزواج في سن مبكرة، والتشجيع على حجم الأسر الكبيرة، ويقابل ارتفاع معدل المواليد ارتفاع معدل الوفيات لكن بنسبة أقل، وكان معدل النمو السكاني حوالي 1% سنوياً.

المرحلة الثانية: مرحلة التحول الديموغرافي، حيث مرت بها دول العالم الثالث خلال الفترة من 1950 حتى 1965، وتميزت هذه المرحلة بحدوث ارتفاع معدل النمو السكاني، وذلك بسبب انخفاض معدل الوفيات كنتيجة لتحسن الصحة العامة مع بقاء معدل المواليد مرتفعاً، مما أدى إلى زيادة معدل النمو السكاني بحوالي 2.5% سنوياً.

المرحلة الثالثة: مرت بها دول العالم الثالث بداية من عام 1965 حتى الآن، ونميز بين مجموعتين من الدول:

أ - المجموعة الأولى من الدول النامية التي تضم كل من تايوان وكوريا الجنوبية وكوبا وتايلاند وماليزيا، حيث دخلت هذه المجموعة من الدول المرحلة الثالثة لتحولها الديموغرافي نظراً لأنها تحقق معدلات نمو سكاني متناقصة بشكل سريع وصلت إلى 1.5% سنوياً، بسبب انخفاض معدل الوفيات نتيجةً للتقدم الصحي وانخفاض معدل المواليد نتيجةً لارتفاع مستويات المعيشة.

ب - المجموعة الثانية من الدول النامية التي تضم غالبية الدول النامية شديدة التخلف مثل دول الشرق الأوسط وإفريقيا، وتتميز هذه المجموعة من الدول بارتفاع معدل النمو السكاني حوالي 2.5% سنوياً، نظراً لأن معدلات المواليد مازالت مرتفعة بسبب انخفاض مستويات المعيشة، في نفس الوقت لم يحدث انخفاض في معدل الوفيات أكثر من المرحلة السابقة بسبب استمرار الفقر وانخفاض مستويات المعيشة.

رابعاً - النظرية الحديثة للسكان (معدلات المواليد على المستوى الجزئي)

تزايد اهتمام الاقتصاديين في السنوات الأخيرة بدراسة محددات معدل المواليد على المستوى الجزئي أو على مستوى الأسرة، وذلك في محاولة لتفسير الانخفاض الملحوظ في معدلات المواليد التي تصاحب المرحلة الثالثة للتحول الديموغرافي التي سادت الدول المتقدمة، وقد استند الاقتصاديون إلى المبادئ الاقتصادية الجزئية فيما يتعلق بسلوك المستهلك ومحاولة تعظيم مستوى إشباعه المستمد من استهلاك السلع المختلفة تحت شروط الدخل المتاح والأسعار النسبية للسلع المختلفة.

تفترض النظرية أن الأطفال نوعاً خاصاً من السلع الاستهلاكية، وبالتالي يمكن تطبيق تحليل أثر الدخل والإحلال على الأطفال باعتبارهم سلعة استهلاكية.

العوامل المحددة لعدد الأطفال في الأسرة حسب النظرية الحديثة للسكان

تفترض النظرية أن عدد الأطفال في الأسرة يتحدد بمجموعة من العوامل تتمثل فيما يلي:

1- الدخل العائلي : بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها فمن المتوقع زيادة عدد الأطفال في الأسرة مع زيادة مستويات الدخل، ولذلك توجد علاقة طردية بين عدد الأطفال و مستوى الدخل.

2- تكلفة تربية الأطفال: حيث تنقسم تكلفة تربية الأطفال إلى نوعين من التكلفة:

أ - تكلفة مباشرة: تكلفة تربية الأطفال من غذاء وكساء ورعاية صحية...الخ.

ب - تكلفة غير مباشرة أو تكلفة الفرصة البديلة : تتمثل في العائد الضائع من الأم في حالة تركها لعملها وتفرغها لرعاية الأطفال بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها، ومن المتوقع وجود علاقة عكسية بين تكلفة تربية الأطفال وعددهم ، فارتفاع تكلفة تربية الأطفال يشجع على انخفاض عدد المواليد.

3- أسعار السلع الأخرى : مع ثبات العوامل الأخرى يترتب على ارتفاع أسعار السلع الأخرى انخفاض في عدد الأطفال، حيث تحل هذه السلع محل الأطفال باعتبارهم سلعة استهلاكية، ولذلك من المتوقع وجود علاقة عكسية بين أسعار السلع الأخرى وعدد الأطفال.

4- تفضيلات المستهلكين: يترتب على تحول الأذواق لصالح السلع الاستهلاكية الأخرى مع ثبات العوامل الأخرى تحول الطلب على السلع الأخرى، وبالتالي يحدث انخفاض في عدد الأطفال نتيجة إحلال السلع الأخرى محل الأطفال.

المراجع

- 1- أبو عاشور منير اسماعيل، عبد المهدي أمجد (2004) - دراسات الجغرافيا الديموغرافية السكانية، الطبعة الأولى، ص72 .
- 2- أبو عيانه، فتحي محمد (1993) - جغرافية السكان (أسس وتطبيقات) . دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية، الطبعة الرابعة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، 614 ص .
- 3- عمارة، نورة (2012) - النمو السكاني والتنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر) . رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 197 ص .